القطبية الدولية وسوريا الوظيفية

بقلم: د.مصطفى حسين بطيخة

القطبية الدولية تعني أن تستطيع دولة أو عصبية ما دينية أو قبلية أو ايديولوجية (راجع مقالي السابقين في جريدة زمان الوصل حول مفهوم العصبية) أن تملك القوة الكافية لأن تفرض سيطرتها على جزء كبير من العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر –وفي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي كما سنبين – تشكل قطبان أحدهما رأسمالي بزعامة أمريكية والثاني شيوعي يرأسه الاتحاد السوفيتي. إن أهم مايميز القطبية الدولية هو إنشاء دول وظيفية تخدم كل قطب. العالم هنا يشبه شركة لها مدير عام يملك استراتيجة معينة وموظفون يختلفون بدرجاتهم ورواتبهم –فحتى الدول الوظيفية لها مراتب– ولكنهم جميعهم يأتمرون بأمر هذا المدير القطب لتحقيق استراتيجيته، وعند خلل الموظف بوظيفته أو تمرده يتم الاستغناء عن خدماته أو إحالته للتقاعد، وهكذا هي الدول. إن مفهوم القطبية الدولية والدول الوظيفية ليست حديثة بل قديمة، ففي منطقتنا العربية وقبل الإسلام كان هنالك قطبان هما الفرس والروم وكانت لهما ممالك وظيفية كتدمر وبتراء الأنباط والمناذرة والغساسنة، وكانت لهذه الممالك وظائف أولها عسكري يتمثل بتشكيل درع ضد هجوم القطب الآخر أو حلفائه، والثاني اقتصادي وهو ضمان طرق التجارة الخاصة بالقطب السيد، وعندما تحاول إحدى الممالك الخروج عن دورها الوظيفي كانت تُدَمَّر من قبل سيدها القطب نفسه، كالقضاء على مملكتي تدمر والبتراء من قبل الرومان وقتل النعمان بن المنذر آخر ملوك المناذرة من قبل الفرس. كل هذا كان قبل ظهور العملاق الإسلامي الذي أعلن نفسه قطباً جديداً، لا بل سيداً. لقد كان لإرسال الرسول العربي الكريم برسله إلى أسياد المنطقة (النجاشي و المقوقس و هرقل و كسرى) إعلاناً منه بخروج المنطقة العربية من التبعية الوظيفية لجميع الأقطاب، بل زاد على ذلك بدعوتهم لاتباع الإسلام، أي أنهم هم من عليهم أن يخضعوا له ويعلنوه سيداً عليهم. وبالقضاء على

القطبية الفارسية بعد معركة القادسية، صار للعالم قطبان جديدان هما الامبراطورية الإسلامية التي امتدت في عهد الوليد بن عبد الملك من حدود الصين إلى جبال البيرنيه على حدود فرنسا والقطب الآخر هو الغربية المسيحية.

إذا عدنا إلى سوريا –وسأتناول في هذا المقال السياسات الخارجية حيث أنني أفردت في مقال سابق في جريدة زمان الوصل بعنوان (الاستبداد والعصبيات: قصة سورية) حديثاً عن السياسات الداخلية– فإننا نتحدث عن مابعد الحرب العالمية الأولى وتشكل مايعرف بسوريا الكبرى مع اتفاقيات سايكس بيكو ومن ثم سوريا بحدودها النهائية بعد سلخ لبنان في العام 1920 من قبل الجنرال الفرنسي غورو. لقد كان الصراع الاقتصادي حينها بين الأقطاب الأوروبية، وكان هنالك قطبان عالميان هما فرنسا وبريطانيا والذين استمرت قطبيتهما لما يتجاوز قرناً ونصف وكانا متصارعين كأي قطبين عالميين ويكفي أن نعلم أن استقلال أمريكا الشمالية كان بدعم القطب الفرنسي ضد القطب البريطاني. وتعتبر الحرب العالمية الثانية استمراراً للصراع الأوروبي على القطبية العالمية، ولكن هذه الحرب أنتجت المارد الأمريكي كقطب نووي اقتصادي لم تطحنه الحرب كما أوروبا، أخذ في فرض شروطه على العالم وإعادة تشكيل الدول الوظيفية التي تخدمه وكانت المنطقة العربية و منها سوريا ضمن هذا التشكيل. كانت بريطانيا تصارع أمريكا في القطبية على المنطقة آنذاك لذلك كانت الانقلابات العسكرية وتشكيل الأحزاب في المنطقة وصراعها انعكاساً للانحياز الوظيفي لأحد القطبين، وكذلك كانت اسرائيل منحازة بشكل كامل للقطبية البريطانية التي شكلتها وزرعتها في المنطقة كدولة وظيفية ذات عصبية دينية يهودية تهدف إلى ابتزاز البحر العصبوي السني. لقد تمثل الصراع على أشده بتشكيل محوري حلف بغداد البريطاني ومحور السعودية–مصر الأمريكي. لقد كان انتصار مصر عبد الناصر السياسي في حرب العام 1956 بدعم أمريكي بمثابة إعلان لنهاية القطب البريطاني واستلام القطب الأمريكي المنطقة وبالتالي سوريا، حتى اسرائيل يومها أعلنت خروجها التام من عباءة القطب البريطاني إلى القطب الأمريكي بعد هذه الحرب. بانهيار القطب

البريطاني أخذ القطب السوفيتي يحل محله بمحاولة استقطاب دول وظيفية في المنطقة مستفيداً من الدعم الأمريكي المطلق لاسرائيل العدو، وهنا بدأت التغيرات السياسية للدول الوظيفية في المنطقة، فعبد الناصر وانجرار سوريا للوحدة معه في العام 1958 كان بمثابة انتقال هاتين الدولتين للقطب الشيوعي الذي ساهم بتمويل وبناء السد العالي في مصر وكذلك اتفاقيات سد الفرات في سوريا، وكذلك كان انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق في نفس العام. لقد كانت الانقلابات البعثية في العام 1963 في العراق و سوريا معاً هي عودة للقطب الأمريكي. مع هزيمة حزيران 1967 بدأت سوريا صلاح جديد وعراق أحمد حسن البكر تعود إلى القطب السوفيتي مع عبد الناصر ضد اسرائيل، ومع وفاة عبد الناصر ومجيء السادات و انقلاب حافظ الأسد في نفس العام (1970) تمت عودة مصر وسوريا للقطب الأمريكي، وسوف يتبعهم عراق صدام حسين متأخراً العام 1979 في نفس السنة الذي انتقلت ايران إلى القطب السوفيتي بانقلاب اليساريين والشيعية الخمينية على الشاه الأمريكي القطبية. ولاننسى أنه في العام نفسه تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإعلان مصر نهائياً الولاء لأمريكا. يبدو أن العام 1979 هو عام التحولات الكبرى على مستوى الانتماءات القطبية في المنطقة بهذه الأحداث الثلاث، و لاننسى أن حرب حافظ الأسد مع الأخوان المسلمين بدأت في نفس العام. إن هذا التزامن في تواريخ انقلابات المنطقة الجذرية لدليل واضح على فواصل تاريخية لانتقال الدول الوظيفية في المنطقة من قطب إلى آخر، وكذلك الأمر في سقوط الأسد.

لقد كان انقلاب حافظ الأسد ضد صلاح جديد انتقالاً واضحاً بسوريا للقطب الأمريكي بمهام وظيفية ثلاث، الأولى تتمثل بالسلام المستدام مع اسرائيل من خلال معاهدة فض الاشتباك العام1974 وبالتالي التنازل عن الجولان السوري ولو بشكل غير رسمي، والثانية القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية بدخول القوات السورية للبنان العام 1976، والثالثة شق الصف العربي من خلال التحالف مع الشيعية الخمينية أثناء حربها مع العراق المدعوم عربياً. إن هذه الوظائف نفسها نفذها السادات ولكن الأخير حصل

على سيناء بعكس حافظ الأسد. مع بدء انهيار القطب السوفييتي العام 1988 –والذي أنهكته دوله الوظيفية دون جدوى اقتصادية أو سياسية منها بل بديون مالية تنازل عنها– و انهيار جدار برلين العام 1989 تم إعلان القطب الأمريكي قطباً أوحداً في العالم. من هنا كان لابد من إعادة ترتيب الوظائف في الشركة العالمية الأمريكية والتخلص من بعض الموظفين منتهي الصلاحية والمزعجين. في العام 1990 قررت أمريكا تدمير دولة العراق الوظيفية المنتشية بالنصر على جارتها إيران. إن نشوء قوة محلية كالعراق عسكرية واقتصادية بنفطها، وذات الإرث التاريخي وفيها الحضارات الأولى في العالم، ناهيك عن الثقل الإسلامي كعاصمة للخلافة العباسية الأطول في الإسلام، جعل من القطب الأمريكي يسعى للتخلص منها بنفسه. يبدو أن الغرور اللحظي للدولة الوظيفية –والعراق مثالاً– يجعلها عرضة للتدمير من القطب السيد مباشرة كما حدث مع تدمر. لقد أدى ذلك إلى ترقية حافظ الأسد في وظيفته فماكان يعطى للعراق تحول له وهو الذي أرسل جيشه للعراق لإثبات حسن النية وليس للحرب، فتم تسليمه ملف لبنان كاملاً، وفاضت عليه أموال الخليج، كانت وظيفته هذه المرة هي ضبط إيقاع المختلفين في المنطقة كوسيط دون الانتصار لأحدهم. لقد استقبل جميع جدليات المنطقة، فرحب بإيران وأصبح يحمل الرسائل بينها وبين أمريكا والخليج واسرائيل، ورحب بحزب العمال الكردستاني فأصبح ضامناً له مع تركيا، واستقبل حماس والجهاد الإسلامي و أصبح وسطاً بينها وبين اسرائيل عبر أمريكا، وكذلك فعل مع حزب الله في لبنان، ومع كل رسالة أو وساطة كان حافظ الأسد يُكَافَأ عليها، وقد أعجب ذلك القطب الأمريكي. كان حافظ الأسد حينها يلعب الدور القطري الحالي والذي نراه يدخل وسيطاً لكل مشكلة عالمية وعلى أرضه يجتمع جميع الفرقاء. لقد تخلى بشار الأسد عن الدور الوظيفي الهام لحافظ الأسد وقام بنقله لإيران بمنتهى التعجرف الصبياني والغباء الأحمق، فأصبحت هي المتحكمة بالشأن اللبناني والفلسطيني والسوري بعد أن كان حافظ الأسد لاجماً لها وبدأ الدور الوظيفي لسوريا بالتراجع. مع قدوم العام 2000 وصقور البيت الأبيض (تشيني، رامسفيلد، رايس)

في عهد بوش الابن بدأ تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة والتي تقوم على مبدأ أن الفوضى في دول الشرق الأوسط الاستبدادية هي التي ستأتي بالديمقراطية. في الحقيقة كانت أمريكا تهدف إلى زرع الفوضى الخلاقة ولكن ليس من أجل الديمقراطية وإنما زيادة في الاستبداد والابتزاز الاقتصادي للمنطقة. هنا تغيرت أدوار الدول الوظيفية فأصبح دور ايران الوظيفي هو صناعة الفوضى وإشعال السعار العصبوي الشيعي السني بعد تدمير العراق الصدامية السنية العام 2003 واتهام ايران الشيعية بالمشاركة في ذلك. نستطيع القول أن الموت السريري للنظام الأسدي قد بدأ منذ ذلك العام بتزعم ايران ذات العصبوية الشيعية مايسمى بمحور المقاومة بعد أن كانت الوظيفة في ذلك لحافظ الأسد، فخرجت سوريا من لبنان العام 2005 واستلمت ايران الملف اللبناني من خلال حزب الله وكذلك الملف الفلسطيني من خلال حركتي الجهاد الإسلامي و حماس وسوف تستلم ايران اليمن من خلال حركة الحوثي، وبحلول العام 2011 سيكون لإيران اليد الطولى في كل دول المحور. تم إحلال الفوضى والفساد في كل الدول التي سيطرت عليها ايران وكان أهم مايطبعها حلول الحركات المليشياوية بدل الدولة وهذا هو عين الفوضى التي أرادتها أمريكا، واستمر الوضع حتى العام 2024 مع إخراج إيران من سوريا بعد تجاوزها دورها الوظيفي بأحداث 7 اكتوبر العام 2023.

بعد هذا السرد لوظائف دول المنطقة والقطبية الدولية التي توالت عليها يجب السؤال: ماالعبر التي يجب على سوريا أن تأخذها بالحسبان؟

1- إن الرأسمالية العالمية -والتي شكلت القطبية العالمية الأقوى حتى الآن لأكثر من قرنين وبأشكال عدة فرنسية وبريطانية وأمريكية حالية- تعمل بالسيطرة على الأسواق العالمية من خلال خلق دول وظيفية وصنع الابتزاز الداخلي والخارجي لشعوب هذه الدول لجني الأرباح، لذلك لابد من صنع الأعداء لهذه الشعوب في الداخل والخارج.

2 – إن سوريا هي دولة وظيفية منذ نشوئها تتنقل من قطب لآخر عند كل انقلاب، لقد وقعت سوريا وكأي دولة وظيفية في فخ الأحزاب العصبوية، فحملت أوهام الايديولوجيات العابرة لحدودها، كأحلام القوميات العربية، والجهادية الإسلامية وإعادة الخلافة، كل ذلك دون أن تعي أنها دولة وظيفية تابعة لاتستطيع تحقيق هذه الأحلام بوجود القطب الذي يراقب، لقد كانت هذه الأوهام الحزبية الايديولوجية مجرد وسيلة من القطب ليسود الاستبداد وتبتعد هذه الشعوب عن الخيار الداخلي الوطني مقابل أحلام تتجاوز حدودها وامكانياتها كدولة تابعة وظيفية. إن مصير الشعوب التي تتنازل عن حرياتها مقابل أوهام ايديولوجياتها هو الدمار. لقد تنازل الشعب السوري عن حريته البرلمانية والحزبية لعبد الناصر من أجل وهم الوحدة، وما سوريا المدمرة اليوم إلا حصاد ذاك التنازل، بل إن دمار وفوضى كثير من الدول ولاسيما دول منطقتنا العربية لم يكن إلا نتيجة لتنازل شعوبها عن حريتها لأوهام ايديولوجياتها، فالحرية يجب ألا نقايض عليها أبداً. الحرية أولاً وأخيراً.

3 – إن القطبين الاقتصاديين المتصارعين حالياً هما أمريكا والصين، وإن القطب الأمريكي يسعى لمحاصرة الصين اقتصاديا وتشكيل سور اقتصادي أمريكي يلتف حولها ويخنقها كسور الصين العظيم. هو يعمل على تجفيف منابع اقتصادها. إن ادعاء ترامب بإحلال السلام العالمي ولو بالقوة هي محاولة أمريكية لحلول شركات أمريكية مباشرة بعقود دولية في الدول التي ستدخل في السلام وعدم السماح للصين بالعبور إليها، وهذه الشركات لاتستطيع الدخول بدون تأمين أسس السلام والاستقرار في هذه الدول. إن دخول أمريكا الأخير في الحرب ضد إيران هو لإخراج السوق الإيراني من يد الصين التي أخذت النفط الإيراني وماتنتجه إيران بأبخس الأسعار طوال سنوات الحصار. تسعى أمريكا حالياً لتحويل محور المقاومة سابقاً إلى محور السلام، لقد تمت تصفية قيادات الصف الأول أو صقوره في هذا المحور ليأتي الصف الثاني للسلام. حتى استكمال تدمير غزة اليوم هو

تجهيز لقدوم الشركات الأمريكية في صنع (ريفيرا الشرق الأوسط). لن نستغرب حين نقول أن خروج أمريكا من أفغانستان يأتي ضمن المخطط الاقتصادي لضرب الصين، فطالبان الأصولية المتشددة مختلفة عقائدياً مع الصين الشيوعية والبوذية أكثر من أمريكا النصرانية وسوف تنضم لسور أمريكا الخانق للصين لاحقاً. إن مهادنة الجماعات المصنفة إرهابياً كطالبان هو وظيفي أيضاً.

4- إن قدوم الشركات الأمريكية الاقتصادية للشرق الأوسط الذي تحدثت عنه في البند 3 يستوجب الاستقرار الذي لم تستطع العصبيات الإسلامية تأمينه (راجع مقالي العصبيات القاتلة والشرق الأوسط في جريدة زمان الوصل)، لذلك وبعد أن تم القضاء على العصبية الشيعية الإيرانية، ستعمل أمريكا للالتفات للعصبية السنية ورأسها تركيا الأردوغانية، من هنا تجري محاولات لإسقاط أردوغان في الانتخابات القادمة وتغيير في دور تركيا الوظيفية لصالح مخطط السلام الاقتصادي الأمريكي الجديد. قبل سقوط الأسد تمت عدة محاولات لتأهيله على مدار سنتين في محاولات تهدف في النهاية للسلام مع اسرائيل، ولكن السيد الإيراني عليه كان عائقاً ويلجمه وكل ذلك يقع ضمن صراع إيراني-اسرائيلي للسيطرة على المنطقة، لذلك تم الإسراع بإخراج إيران وإسقاط الأسد. تتم نفس المحاولات اليوم مع النظام الحالي، فمحاولات التأهيل العربي والغربي يهدف بالنتيجة لسلام مع إسرائيل، إلا أن السيد التركي هذه المرة وهو الآمر والسيد لكثير من فصائل النظام الحالي يعارض ذلك ضمن صراع تركي-اسرائيلي على المنطقة بعد خروج الإيراني. من هنا نفهم لماذا تجري محاولات لإسقاط أردوغان كما ذكرت أعلاه.

5- إن إسقاط الدول الوظيفية التي خرجت عن وظيفتها، تتم من خلال تجويع الشعب. لقد كان بإمكان أمريكا أن تسقط صدام حسين في العام 1990، ولكنها قامت بتجويع العراق 13 سنة حتى يرحب بإسقاطه وتعم الفوضى والميليشيات محل

الدولة. لقد كان بإمكان أمريكا تغيير بشار الأسد في العام 2011 ولكنها أبقته 14 سنة حتى جاع الشعب وفقدت سوريا الوظيفية سبل الحياة. كان بإمكان أمريكا إسقاط نظام الملالي الايراني من زمن بعيد، ولكنها استنفذته بالحصار ووهم المساعدات لدول محور المقاومة لينهزم بعد ذلك، هو ينتظر الآن رصاصة الرحمة من الشعب. إن حلم ملئ البطون من قبل شعب جائع أهم من المقاومة والأنظمة.

6- إن الدول الوظيفية لها درجات كما الموظفون في الشركات لهم درجاتهم. إن الدول الاستبدادية (راجع مقالي عن الاستبداد في كتاب الإسلام وقضايا العصر) هي أدنى وأحط درجات الدول الوظيفية، وإن الاستبداد هو صناعة الدول القطبية لضمان الابتزاز الداخلي والخارجي للشعوب والذي تحدثت عنه في البند الأول. إن مشاركة الشعب في القرار هو من يعلي من درجة الدولة الوظيفية، وكلما ازدادت هذه المشاركة كلما ارتقت الدولة الوظيفية أكثر. تحدثت في مقال سابق بعنوان (الاستبداد والعصبيات: قصة سورية) في جريدة زمان الوصل عن ضرورة إلغاء الأسديات من حياتنا وتحدثت عن ضرورة عودة مؤسسات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني الحر بنقاباته وكياناته الحقيقية والحزبية منها والمنتخبة ديمقراطيًا والتي تذيب العصبيات داخلها وتراقب الأداء الحكومي، عودة التنمية المجتمعية في جميع المناطق وليس المركز فقط، إلغاء غسل الأدمغة وإلغاء تشكيل ثكنات تعليمية طائفية، عدم تشكيل فرق عسكرية عصبوية تأتمر لشخص وليس للشعب بسلطته البرلمانية المنتخبة ديمقراطيًا، تطبيق حرية الثقافة والفكر والنشر، عودة الصناعات الخاصة والاستثمار في السياحة وتأمين شروطهما و دعم الزراعة، عدم تفعيل قانون الطوارئ لفترة غير محددة ودون موافقة البرلمان وعدم الاعتقالات دون السماح بحق الدفاع أمام محاكم مدنية لا عسكرية. إن الحديث الشريف (لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى) يجب أن يكون شعاراً للدولة والتقوى هنا هي القانون،

فمقدار اقتراب الفرد أو ابتعاده عن القانون هو من يصنع الفرق بين الأفراد لاغير. يجب انتهاء المساومة في التفضيل بين جمهور الثورة وغيرهم، فالقانون هو الفصل الوحيد فقط في حالة السلم. بعد الاستقلال ألقى الثوار السلاح وامتثلوا للقانون فوراً حتى أن سلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة السورية لم يستلم أي منصب سياسي بعد الاستقلال وعاد فلاحاً في أرضه، ولكن سوريا بقيت مدينة لخدماته الجليلة. لقد تحقق الهدف الثوري الذي وجد لأجله رجال كسلطان باشا وجاء دور المدنيين المنتخبين والمتفق عليهم في بناء الدولة. والجدير بالذكر أن الدول التي استلمها الثوار أو الانقلابيين العسكريين باسم حماية الثورة انتهت إلى دول فاشلة، ولنا في إيران الخمينية نموذجاً، ومصر عبد الناصر، وفلسطين عرفات، وكوبا كاسترو، وعراق عبد الكريم قاسم، وجزائر بو مدين. في زمن السلم تلتغي أغنية (خلي السلاح صاحي) ويأتي سلاح القانون ليبقى صاحياً، ولجميع المتضررين الحق أن يرفعوا دعاوى مدنية أوجزائية جنائية حتى ضد الثوريين أنفسهم (قد تكون هذه الدعاوى جماعية)، وهذا أحد مبادئ العدالة الانتقالية، وهذه المحاكم يجب أن تكون علنية كما جميع الدول المتحضرة ويمكن للمشتكى عليه حق الدفاع الكامل عن نفسه وتوكيل المحامين وفق الأصول القانونية. بهذه الطريقة تغلق صفحة الحقوق القانونية لجرائم المرحلة السابقة إلى الأبد. لقد استطاعت الفرق القانونية كفريق الأستاذ المحامي أنور البني من جلب مجرمي الحرب السوريين إلى القضاء الغربي وعقد محاكمات أصولية علنية، أفلا نستطيع عمل الشيء نفسه في سوريا والمتهم بريء ولايجرد من حقوقه المدنية والدستورية حتى تثبت ادانته. من هنا نحتاج إلى فرق مختصة تؤطر الدستور والقانون وتعيد صياغته ليتناسب ومتطلبات مرحلة السلم، فرق قامت بالإطلاع على تجارب الشعوب الأخرى في مراحلها الانتقالية من مرحلة الثورة والاستبداد إلى مرحلة السلم، فرق يرضى بها الشعب وفق آليات معينة لاستقراء القبول،

لامعينة تعييناً، أي يجب الحصول على الإجماع المجتمعي قبل الشروع بتعديلات العملية القانونية الملحة.

7- إن سوريا وهي الدولة الوظيفية وأمام القطبين الاقتصاديين الجديدين الصين وأمريكا كما بينت في البند 3 سوف يطلب منها الدخول في صفقات ومفاوضات، سواء كانت هذه الاتفاقات اقتصادية أو سياسية كالسلام. لاتستطيع سوريا الوظيفية وهي المدانة ب 400 مليار دولار لإعادة الإعمار إلا أن تدخل في معادلات القطبين ولاسيما الأمريكي، ولكنها تستطيع تحسين شروط التفاوض عند إدخال الشعب في هذه المفاوضات. أي أن لجان التفاوض والاتفاقات يجب أن تذهب إلى المفاوضات وفي يدها القبول المجتمعي. عندما ذهب آباء الاستقلال كالزعيم المصري سعد زغلول وزعماء الكتلة الوطنية السورية للتفاوض مع الدول القطبية المحتلة، ذهبوا وجلس الشعب معهم على طاولة التفاوض. لقد قال سعد زغلول قولته الشهيرة عندما لاموه على عدم الانحناء لملك بريطانيا: (لقد حاولت الانحناء ولكني شعرت أن الشعب المصري يشدني من الخلف). إن جميع من ذهبوا بدون الشعب باؤوا بالفشل، لقد ذهب السادات إلى كامب ديفيد دون قبول مجتمعي وبقيت مصر بلا سلام تكن عداء ظاهراً لاسرائيل في جميع مفاصل حياتها ولاسيما الثقافية، لقد ترك ياسر عرفات وفده المفاوض بقيادة حيدر عبد الشافي وبدأ بعقد الاتفاقات السرية لأوسلو والتي وصلت بنتائجها اليوم لمذبحة غزة. فالقبول المجتمعي هو الأساس، وبهذا القبول استطاع الرسول الكريم إلغاء التبعية للدول القطبية في عصره كما أشرت في مقدمة هذا المقال. وبعبارة أخرى (الشعب هو أساس الحكم وليس الملك أساس الحكم). إن جميع الاتفاقات ولاسيما الاقتصادية يجب أن توضع على طاولة للشعب لمناقشتها والتصويت عليها قبل التوقيع. لازلنا نذكر كيف قدم رياض سيف تقريره المفصل حول سرقة الخليوي من قبل رامي مخلوف إلى مجلس الشعب. ماأحوج الشعب اليوم لرجال

اقتصاديين كرياض سيف لكتابة مثل هذه التقارير حول الاتفاقيات القادمة وبيان ثغراتها ومن ثم تحسين شروطها وعرضها للاستفتاء المجتمعي.

8- إن الملف الحقوقي مع الدول التي شاركت في الدمار السوري يجب أن يتم فتحه، فنبدأ بتجهيز ملفات دعاوى حقوقية جماعية يتقدم بها المتضررون أنفسهم وتقوم لجان مختصة بتقييم كلف الأضرار، ومن ثم يقوم مختصون قانونيون من أصحاب التجارب مع المحاكم العالمية (الأستاذ أنور البني مثلاً) بأخذها للمحاكم الدولية. إن هذا سيساعد في تخفيف الدين العام المقدر ب 400 مليار دولار لإعادة الإعمار. لقد اعتذرت ألمانيا لاسرائيل عن الهولوكوست اليهودي للنازية ولازالت حتى الآن تدفع تعويضات للناجين على شكل مبالغ مالية وخدمات طبية ومعاشات تقاعدية. وفي عالمنا العربي طرحت الجزائر قانوناً يجرم الجرائم الفرنسية إبان فترة الاحتلال وتطالب فرنسا باعتذار وتعويضات وخدمات مجانية. إن هذه الدعاوى ضد الدول التي شاركت في المجزرة السورية هي للتأكيد أن الجرائم لاتموت بالتقادم أو بتغير الأنظمة، بل هي إنسانية حقوقية بحتة وجزء من تعويض الضرر للمتضررين.

9- إن إسرائيل هي دولة وظيفية، ولكنها ذات مرتبة عليا بسبب النظام الديمقراطي لمواطنيها وإشراك الشعب في القرار كما تحدثنا في البند 7، وكذلك الأمر بالنسبة للدولة الوظيفية تركيا. وكذلك مايجعل اسرائيل دولة وظيفية بدرجة امتياز في الشركة العالمية الغربية أن تشكيلها أساسه مهاجرون غربيون وبالتالي لن تنقلب على منبتها، ناهيك عن كونها عصبية دينية مختلفة عن عصبيات المنطقة كما تحدثت في مقالي (العصبيات القاتلة والشرق الأوسط) في جريدة زمان الوصل. إن اسرائيل تجنب الغرب المواجهة المباشرة مع العالم العربي فجميع الحروب المباشرة كدخول أمريكا للعراق أو لفيتنام أو لأفغانستان كانت مكلفة للقطب السيد، فوُجدت اسرائيل ليتابع القطب السيد ابتزاز الدول الوظيفية العربية. إن

إدخال الدول الوظيفية العربية شركات صناعية للقطب الأمريكي على أرضها بشروط منصفة وتحظى بالتأييد المجتمعي، سيضمن لها السلام لضمان سير عمل هذه الشركات وسيخفف من دور اسرائيل الوظيفية.

10- إن اسرائيل تعاني من مشكلة ديمغرافية في عدد سكانها الصغير جداً مقارنة بالمحيط العصبوي السني، لذلك هي تشجع التقسيم والانفضال حولها لأنه يسمح بتكوين كيانات صغيرة تتناسب وحجمها الصغير، وحبذا لوكانت عصبوية طائفية تتناسب مع طبيعة اسرائيل اليهودية، كما تشجع التهجير والقتل كتهجير وقتل العراقيين والسوريين لتخفيف الأعداد المحيطة، وكذلك تخشى ماتخشى التفجر السكاني الفلسطيني داخلها وتعمل على معالجته بالقتل و التهجير وتشجعه. إن إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين أفراد الدولة الوظيفية بحيث يضمن تحقيق الديمقراطية ويصنع التنمية ويلغي الأسديات (انظر البند 6 ومقالي في زمان الوصل بعنوان الاستبداد والعصبيات:قصة سورية)، سيعزز الانضمام للدولة ويصنع نموذجاً لايرغب معه أحد بالانفضال أو بالهجرة منه وفي ذلك مهلك اسرائيل. إن التأخر في إنتاج أدوات الديمقراطية وترسيخ ثقافة القانون بحجة أن هنالك قضايا اقتصادية ملحة الآن هو أشبه بمن صادف حقل ألغام فقرر القفز فوقه وتركه خلفه بدلاً من تفكيكه، إن لغم الاستبداد ونفي الآخر هو أخطر الألغام ولا مجال إلا لتفكيكه بالديمقراطية وسيادة القانون.

وخلاصة القول أن التفويض المجتمعي والشعبي وليس الخارجي هو من يرتقي بالدول الوظيفية. جميع من تجاهلوا هذا التفويض سببوا الدمار المؤثر كالزلازل الشديدة لبلدانهم كصدام حسين والأسدين وغيرهم من مستبدي المنطقة، وإعادة هذا التفويض ومشاركة الجميع في تشكيل الرابطة الوطنية على أسس ديمقراطية يجعلنا نتجه لبناء دولة شعب لا دولة عصبيات قاتلة، وبدون ذلك سوف تنتظرنا حفر (تضامن) كثيرة.